

## مأساة المعتقلين اللبنانيين في سوريا!!!

### الياس بجاني

#### مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

جددت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" المطالبة "بالإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى الذي يفترض أن يتضمن بدقة ووضوح أعداد الأحياء من المفقودين وأسماءهم وأماكن احتجازهم وأعداد من أصبحوا في عداد الموتى وأسماءهم، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وفي مقدمها السعي الجدي إلى الإفراج عن الأحياء واسترجاع رفات الموتى". وأشارت إلى أن شهران مر على تشكيل الحكومة الحالية، وجميع المستندات والمحاضر بما فيها مشروع التقرير قد استقرت في رئاسة مجلس الوزراء، بعد انتقالها من الوزير السابق للتنمية الإدارية فؤاد السعد إلى المدعي العام التمييزي عدنان عضوم، كذلك مر عشرة أسابيع على اعتصام لأهالي كل مرة يجتمع فيه مجلس الوزراء بغية لفت الرؤساء والوزراء إلى ضرورة الإفراج عن هذا التقرير.

ترى إلى متى سيبقى هذا الملف محتجزاً في أدراج المسؤولين؟ ولماذا لا ينقل إلى طولة مجلس الوزراء؟ وهل دخل في سلة الملفات المختلف عليها؟ ألا يوجد وزير واحد على الأقل، بين الـ ٢٨ يجرؤ على القول لهم مجتمعين أن هذا الملف فوق التسميات ولا يجوز إدخاله في البازارات والتجاذبات السياسية والمعارك الوهمية الممسوكة بحبال عنجر؟ ألا يوجد وزير واحد يجرؤ على سؤال مجلسه في أثناء انعقاده عن عدم متابعة تنفيذ القرار الرقم ٤٢ الصادر عنه في ٢٠/١٢/٢٠٠٠ والقاضي بتشكيل الهيئة المذكورة وبالمهام المطلوبة منها؟ ألا يوجد وزير واحد على الأقل يجرؤ على نقل مشاهدته الأسبوعية لمنظر الأهالي يفترشون رصيف المتحف الوطني فيما تحاصرهم بنادق القوى الأمنية بلباسها العسكري والمدني وكذلك صمت مجلس الوزراء؟. صحيح "أن الذين استحووا ماتوا"، وصحيح أيضاً أننا نعيش زمن المحل "زمن بتط العنزة فيه على الفحل".

ترى ما الذي يمنع النظام السوري ومعه متولو الحكم في لبنان من الاعتراف بوجود مواطنين لبنانيين معتقلين اعتباطاً في سجون الشقيقة؟ ما هي الغاية من الاستمرار في التتكيل باللبنانيين الأبرياء سورياً، وماذا تريد دمشق تحقيقه من وراء هذا العمل اللاإنساني اللاأخلاقي المدان؟ ترى هل هناك أي شرعة تجيز وتبرر تعامي دول العالم النافذة والدول العربية عن الجريمة هذه المستمرة منذ سنة ١٩٧٥؟ وكيف يمكن لدول العالم الحرة ولمنظمة الأمم المتحدة ولكافة المراجع الدينية اللبنانية تحديداً التي تنادي بالعدل وباحترام حقوق الإنسان وبالقيم أن تغض

الطرف عن قضية المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية وبينهم السياسي والراهب والشاب والعجوز، وجل جرمهم أنهم أحرار الرأي، يعارضون الاحتلال السوري لوطنهم ودوس كرامة أهلهم؟

إن الإنكار الرسمي السوري المتماذي، ومعه تعامي متولي حكام لبنان وسياسييه ورجال دينه الذميين لا يعينان مطلقاً أن لا وجود لهؤلاء البشر في غياهب المعتقلات الشامية، خصوصاً وأن لدى العديد من ذوي المعتقلين والمنظمات الدولية الإنسانية والدول الأوربية وأميركا الإثباتات والوثائق الدامغة التي تناقض الإنكار السلطوي الشامي- البيروتية. كما أنه لا يمكن اعتبار المعتقلين في عداد الموتى حسبما قرر متولو حكم لبنان يوم أصدروا بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٠ نعيًا جماعياً لـ ١٨٠٠٠ ألف معتقل ومفقود ومخطوف وراحوا يحضرون لجنازة جماعية لهم بهدف إقفال الملف برمته وتبرئة أنفسهم من وزر الجريمة. إن النكران السلطوي اللبناني - السوري مجرد من كل مصداقية أخلاقية ولا يمكن قبوله كون الوقائع تعريه حتى من ورقة التوت.

في ٢٥ حزيران ٢٠٠٣ سلمت السلطات السورية ذوي المواطن جوزيف اميل حويس جثته في صندوق مقفل باحكام وعملت من خلال قوى الأمن اللبنانية على دفته في منتصف الليل دون السماح لم برؤية الجثة أو طلب إجراء تشريح عليها. هذا المواطن المسكين كانت القوات السورية نقلته إلى دمشق سنة ١٩٩٢ على اثر حادث سير بين سيارته العمومية وسيارة سورية عسكرية. ومن يومها بقي معتقلاً في سجون الشقيقة، حتى نكرت وجوده قبل ثلاث سنوات.

فجأة وفي نفس السياق عاد في ٢١/٨/٢٠٠٠ أمير حركة التوحيد الإسلامية في الميناء الشيخ هاشم منقارة إلى منزله في طرابلس بعد أن أمضى ١٥ عاماً في السجون الفندقية الأسدية. علماً أن المخابرات السورية كانت خطفته سنة ١٩٨٥ ومن يومها إنقطعت أخباره. السلطات السورية واللبنانية كانتا تتكران باستمرار وجود منقارة في السجون السورية. علماً أنه وطبقاً لقرارات متولي حكم لبنان فإن منقارة متوفي وكان المطلوب من ذويه أن يقيموا جنازة له ويغلقوا ملفه.

كانت سلطات بيروت تصر على أن عادل عجوري الذي خطفه السوريون على طريق مطار بيروت الدولي في ٥ أيار ١٩٩٠ غير موجود في السجون السورية، في الوقت الذي كانت عائلته تقوم بزيارته في سجن صيدنايا. لقد توفي هذا المسكين في سجنه من جراء التعذيب بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٩٩ وسلمت جثته لذويه لدفنها بعد أن منعت أجهزة المخابرات السورية واللبنانية السماح بإجراء كشف طبي عليها وتحديد أسباب الوفاة.

في آذار ١٩٨٩ أفرجت السلطات السورية عن الرائد في الجيش اللبناني كيتل الحايك، ضمن دفعة تكونت من ١٢٠ معتقلاً، علماً أن هذه السلطات لم تكن تعترف من قبل إلا بوجود أربعة فقط من المفرج عنهم في سجونها. هذا وكانت كل من حكومتي لبنان وسوريا تتفیان علمهما بمكان وجود الرائد الحايك..

ترى هل من العدل أن يُطلب من ذوي الرهبان الأنطونيين الثلاثة الذين خطفهم الجيش السوري من دير القلعة في بيت مري سنة ١٩٩٠ اعتبارهم في عداد الموتى؟ وهل بإمكان زوجة وأولاد الزعيم الكتائبى بطرس خوند أن يصدقوا أنه غير معتقل في سوريا؟ وهل يحق لمتولي حكم بيروت أن يطلبوا من ذوي المعتقلين أن يقيموا لهم مراسيم الدفن فيما هم أحياء يقبعون في غياهب السجون السورية، علماً أن العديد من الذين نعتهم بيروت بقرارها كان يقوم ذويهم بزيارتهم باستمرار في سجن صيدنايا وسجن المزرة قبل إغلاقه.

إنه من العار على أي لبناني يحترم نفسه سياسياً كان أم رجل دين، أن يغض الطرف عن قضية أهله المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية ويتصرف كالنعامة. إن الواجب الوطنى والإنسانى يقضى أن يقف شعب لبنان بكافة شرائحه وخصوصاً رجال الدين والسياسيين وقفة عز لرفع الضيم عن أهلهم المحرومين من حريتهم دون وجه حق ويطالبوا دون خوف بإطلاق سراحهم فوراً وتسليمهم للسلطات اللبنانية القضائية لمحاكمتهم إن كانوا ارتكبوا أي جرم، وما عدى ذلك هروب من مواجهة الحق.

إن مصداقية أي حزب أو تجمع لبناني مهما كان نهجه تبقى مفقودة ما لم يتبنى قضية المعتقلين في السجون السورية علناً. إن المطلوب من الجميع تحريك هذه القضية بقوة والكتابة للأمين العام للأمم المتحدة ولكافة منظمات حقوق الإنسان وللصحافة العالمية ورجال الدين والسياسيين في كافة بلاد الانتشار مطالبين إياهم الضغط على الحكم السوري للإفراج الفورى عن المعتقلين اللبنانيين الأبرياء، سجناء الضمير والرأى في السجون السورية.

يبقى أنه وإن جار عدل الأرض وظلم المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية، فمن المؤكد أن عدل السماء لن ينساهم.

٢٠٠٣/٧/٢